اما توقفا قريبا فكونها قضية او عكس قضية او نقيض قضية
واما توقفا بعيدا فكونها موضوعات ومحمولات وقد جرت
العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولا شارحا والموصل الى
التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم
التصور على التصديق طبعا لان كل تصديق لابد فيه من تصور
المحكوم عليه بذاته او بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك
والحكم لامتناع الحكم ممن جهل احد تلك الامور الثلثة
واما المقالات فثلث المقالة الاولى في المفردات
وفيها اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ دلالة اللفظ
على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق وبتوسطه على ما دخل فيه تضمن كدلالة الانسان
على الحيوان فقط وبتوسطه على ما خرج عنه التزام كدلالة
على قابل العلم وصنعة الكتابة ويشترط في الدلالة الالتزامية
كون الامر الخارج بحالة يلزم من تصور المسمى تصوره
والا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم
من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ العمى
على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم

التضمن

المراد بالموارد التصورات والتصديقات ... من التصديق
لا ... التصور ... من
... المركب
مع

التضمن كما في البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن
لان وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير
معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست
غيرها ممنوع لانا قد نتصور ماهيات كثيرة مع الغفلة عن
كونها ليست غيرها ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن
الالتزام واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة وجود
التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة
ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامي الحجارة
والا فهو مفرد وهو ان يصلح لان يخبر به وحده فهو اداة كفي
ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته وصيغته على زمان
معين من الازمنة الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو اسم وحينئذ
اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تشخص
ذلك المعنى يسمى علما والا فمتواطئا ان استوت افراده
الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس وان كان فان
كان الشك حصوله في البعض اولى او اقدم او اشد من
الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن فان كان الثاني
فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك

او ان كان جزء المعنى كثيرا
... بين تلك المعاني

Copyright © King Saud University